

عدادات كهرباء تلتهم الجيوب: "فروق الأسعار" مقصلة مالية تطحن المواطنين بلا رحمة



الاثنين 20 يوليو 2026 11:00 م

رصد مواطنون في محافظات مصر خصم مبالغ وصلت إلى 800 جنيه عند شحن عدادات الكهرباء بقيمة 1000 جنيه منذ أبريل 2026 ما خفض الرصيد الفعلي إلى 200 جنيه وفجر موجة غضب ومطالبات بالتحقيق

تكشف الأزمة سياسيا كيف تحولت خدمة أساسية إلى مصدر خوف يومي للأسر بينما تلزم الحكومة المواطنين بالدفع المسبق ثم تتركهم أمام خصومات مبهمة تلتهم دخولهم من دون شرح كاف أو حماية فعلية

رصيد يختفي عند الشحن

بحسب شكاوى متداولة يدفع بعض أصحاب العدادات مسبقا الدفع 1000 جنيه ثم يكتشفون أن الرصيد المتاح لا يتجاوز 200 جنيه في فجوة مالية يصعب فهمها من شاشة العداد وحدها أو إيصال الشحن

وعند مراجعة الحالات تظهر استقطاعات تحت مسمى فروق أسعار أو تسويات مالية سابقة من دون بيان مبسط يوضح للمستهلك مدة المديونية أو طريقة الحساب أو سبب تطبيق الخصم بهذه القيمة الكبيرة

كما رصدت شكاوى أخرى مطالبات إضافية بلغت 720 جنيها عند محاولة شحن الرصيد وهو مبلغ يوازي احتياجات أساسية لأسرة محدودة الدخل في ظل موجات الغلاء المتلاحقة وتراجع القوة الشرائية الحاد

ووفقا لروايات المتضررين بدأت خصومات فروق الأسعار تظهر بوضوح منذ مطلع أبريل الماضي ثم تكررت مع عمليات الشحن اللاحقة بما خلق ارتباكاً واسعاً بشأن الالتزامات المتراكمة على العدادات ومصدر احتسابها الفعلي

في المقابل لم يحصل كثير من أصحاب الشكاوى على تفسير تفصيلي يربط بين قيمة الاستهلاك المسجل والمبلغ المخصوم والرصيد النهائي ما جعل عملية المحاسبة تبدو مغلقة أمام المواطن العادي غير المتخصص

كذلك يواجه المستأجرون وضعاً أكثر تعقيداً لأن العداد قد يحمل تسويات مرتبطة بفترات سابقة أو بنمط استخدام لا يخصهم مباشرة بينما يطالبون بالسداد للحفاظ على استمرار الكهرباء داخل مساكنهم المؤجرة

علاوة على ذلك لا يتيح شاشة العداد المحدودة غالباً معلومات كافية لفهم تفاصيل الخصومات بما يدفع المستهلك إلى مراكز الخدمة بحثاً عن تفسير قد يتأخر أو يظل غير حاسم في بعض الحالات

نتيجة لذلك يخشى المواطنون أن يؤدي كل شحن جديد إلى سحب جزء كبير من المبلغ قبل إضافة الرصيد وهو خوف يدفع بعض الأسر إلى تقليل استخدام الأجهزة الضرورية رغم ارتفاع درجات الحرارة

أعباء تتجاوز الاستهلاك

اقتصاديا تأتي الأزمة بينما تواجه الأسر زيادات متتالية في أسعار الطعام والنقل والسكن والدواء ما يجعل أي خصم مفاجئ من مخصصات الكهرباء تهديدا مباشرا لتوازن الميزانية الشهرية للأسرة المتأكلة أصلا

بينما يؤكد متضررون أن مبالغ الشحن لم تعد تكفي أسبوعا واحدا في بعض المنازل فإن غياب كشف حساب واضح يمنع التحقق من كون السبب استهلاكاً مرتفعاً أم تسويات أخرى جرى خصمها آلياً

لذلك لا تنحصر المشكلة في ارتفاع تعريفية الكهرباء بل تشمل طريقة عرض الحساب وغياب المعلومات التي تمكن المشترك من مراجعة استهلاكه والاعتراض على أي خصم يراه غير صحيح أمام الجهة المختصة

فضلا عن ذلك يفاقم الدفع المسبق ضعف موقف المستهلك لأنه يسدد أولا حتى لا تنقطع الخدمة ثم يبدأ لاحقا رحلة السؤال والشكوى وإثبات حقه أمام منظومة فنية معقدة لا يملك أدواتها

من ناحية أخرى يهدد نفاذ الرصيد المفاجئ المرضى وكبار السن والأطفال بصورة خاصة لأن انقطاع الكهرباء لا يمثل مجرد إزعاج بل قد يعطل أجهزة وحفظ أدوية واحتياجات يومية لا تقبل التأجيل

اجتماعيا تزيد الفواتير غير المفهومة شعور الناس بانعدام الأمان إذ يصبح تشغيل مروحة أو ثلاجة أو سخان قرارا ماليا ثقيلا داخل بيوت تحسب نفقاتها بالجنيه الواحد من أجل البقاء شهريا

غير أن وصف كل خصم بأنه مبلغ ضائع يحتاج إلى تدقيق فني لأن العدادات قد تستقطع مديونيات أو فروق شرائح أو رسوما مقررة وهو ما يستوجب كشفا رسميا مفصلا لكل حالة

بناء على ذلك يصبح نشر قواعد الخصم ضرورة لا منحة بحيث يعرف المواطن قبل الشحن قيمة المديونية وسببها والفترة التي تخصها وآلية التظلم والمدة المحددة للرد عليه من شركة التوزيع المختصة

ومن ثم ينبغي فصل قيمة الاستهلاك الجاري عن أي تسوية قديمة في الإيصال أو التطبيق حتى لا تختلط الأموال ويستطيع المشترك مقارنة القراءة والتعريفية والمبلغ المضاف إلى الرصيد بعد كل عملية

الشفافية قبل الجباية

رقابيا تستوجب الشكاوى فحص عينات من العدادات والإيصالات في المحافظات المختلفة ومطابقة الخصومات بالتعريفات المعلنة مع إعلان النتائج للرأي العام بدلا من ترك كل مواطن يواجه الأزمة منفردا داخل مركز الخدمة

وإداريا تتحمل شركات توزيع الكهرباء مسؤولية تقديم بيان حساب مفهوم عند الشحن يتضمن الرصيد السابق والاستهلاك والمديونية والرسوم وقيمة الخصم والرصيد الجديد من دون عبارات عامة أو رموز غامضة غير مفسرة

قانونيا يحتاج المتضررون إلى مسار اعتراض سريع يوقف تحصيل المبالغ المتنازع عليها عند وجود خطأ ظاهر ويحمي استمرار الخدمة لحين مراجعة البيانات بدلا من إجبارهم على الدفع الكامل ثم انتظار التسوية

في الوقت نفسه يجب توضيح ما إذا كانت فروق الأسعار مرتبطة بتغيير الشرائح أو تأخر تحديث التعريفية أو مديونيات سابقة لأن اختلاف السبب يغير طريقة المعالجة والاستحقاق بالنسبة إلى كل مشترك

بالتوازي يتطلب الأمر مراجعة أوضاع الوحدات المؤجرة وتحديد مسؤولية المالك والمستأجر عن أي متأخرات سابقة حتى لا يتحمل الساكن الحالي ديونا نشأت قبل بدء انتفاعه بالوحدة السكنية أو استخدامه للعداد

أما الحكومة فلا يكفيها مطالبة المواطنين بترشيد الاستهلاك بينما تظل آليات الحساب عصية على الفهم فالترشيد الحقيقي يبدأ بفاتورة شفافة وتعريفية معلنة وخدمة قابلة للمساءلة والمراجعة في كل محافظة مصرية

أخيرا ينتظر المواطنون توضيحا عاجلا بشأن خصومات أبريل وما تلاها مع رد المبالغ المحصلة خطأ إن وجدت وتصحيح بيانات العدادات ومنع تكرار الصدمة في أشهر الصيف الأعلى استهلاكاً للطاقة الكهربائية المنزلية

وفي المحصلة لا تختبر أزمة الشحن كفاءة العدادات فقط بل تختبر موقف الدولة من حق المواطن في المعرفة والاعتراض فالكهرباء خدمة أساسية وليست بابا مفتوحا للجباية الغامضة واستنزاف دخول الأسر